

دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017

**Standard Study about FDI's economic determinants
in North African countries during the period 1990-2017**

جابو سليم¹، بن الحبيب طه²

¹ جامعة العربي التبسي، الجزائر، f.market30@gmail.com

² جامعة العربي التبسي، الجزائر، tahabenlahbib@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019-12-23

تاريخ القبول: 2019-09-29

تاريخ الاستلام: 2019-05-07

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى جاذبية المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم إختيار عينة تمثلت في دول شمال إفريقيا؛ الجزائر، مصر، المغرب، تونس، ليبيا، السودان. وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2017. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على تقنية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بإعتبارها الأنسب لمعالجة هذه البيانات التي تضم البعد الموضوعي (الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الإنفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الإدخار المحلي)، والبعد الفردي (دول شمال إفريقيا)، والبعد الزمني (1990-2017).

توصلت الدراسة إلى وجود فروقات فردية ثابتة لتأثير المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا تعود إلى عوامل سياسية، أمنية، اقتصادية وطبيعية.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، إنفتاح تجاري، رصيد الحساب الجاري، إدخار محلي، ناتج محلي إجمالي، بيانات بانل.

تصنيف JEL : B23، F62.

Abstract:

The study aims to identify the attraction of the economic determinants of FDI. The sample of North Africa was selected; Algeria, Egypt, Morocco, Tunisia, Libya and Sudan, in the periode from 1990 to 2017. To achieve the objective of this study the technologie of panal data was based, considering that is the most appropriate to adress this data that includes the objective dimation (FDI, economic growth, trade oppenness, current account balance, domestic saving),the individual dimation (North African), also the time dimation (1990-2017).

The study concluded that there are a constant individual differences in the effect of economic determinants on FDI in North African due to political, security, economic abd natural factors.

Keywords: FDI, Trade openness, Current account balance, Domestic savings, GDP, Panel data.

JEL Classification: F62, B23.

1. مقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً، وذلك للدور المهم والحيوي الذي يؤديه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصادات الوطنية، لذا بدأت معظم دول شمال إفريقيا تعمل جاهدة على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات لتكون أداة أساسية لها في مسعاها لتحقيق التنمية الشاملة.

تعتمد عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، كما أن المناخ الاستثماري والمتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبياً أو إيجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري.

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تقوم بدورها الكامل بمجرد وجود إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك، وتشمل هذه المحددات العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، كدرجة الانفتاح على العالم الخارجي، وقوة الدولة في السوق العالمي، والقدرة على إدارة الاقتصاد الوطني، وقوة الاقتصاد في مواجهة أية ظروف خارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من المحددات الاقتصادية الأخرى كتوافر عنصر العمل الرخيص، وأسعار الصرف والبنية الأساسية، والتمويل؛..إلخ.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم ذكره، يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي: ما مدى تأثير المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- هناك تأثير للمحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا؛
- مقدرات نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم من بين النماذج المقطرة، كون أن هناك فروقات في الحد الثابت تختلف بين دول شمال إفريقيا تعود إلى عدة عوامل.

3.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة فيه:

نظراً لطبيعة البحث وبغية إنهاء تطلعات الدراسة، سوف يتم إنتهاج المنهج الوصفي لوصف معطيات الدراسة وتحليلها. كما سيتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة عند تناول الجزء الخاص بالدراسة التطبيقية. لمعرفة مدى تأثير المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم إختيار دول شمال إفريقيا كعينة للدراسة، وتمثلت في؛ الجزائر، مصر، المغرب، تونس، ليبيا، السودان. خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2017 لاعتبار توفر المعطيات الإحصائية في كل الدول المدرجة في العينة خلال هذه الفترة. وذلك بالاعتماد على تقنية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) كونها تلائم المعطيات المدرجة المتمثلة في مزيج بين المقاطع (الدول) والسلاسل الزمنية (الفترة المدروسة)، وبعدها تم استخدام إختبارات المفاضلة لإختيار النموذج المناسب الذي يحدد لنا المحددات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

4.1 الخطوات الاجرائية:

سيتم التطرق إلى أهم التعريفات النظرية المتعلقة بالمفاهيم المرتبطة أساسا بالاستثمار الأجنبي المباشر والتطرق إلى أهم المحددات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، كما سيتم عرض نتائج بعض الدراسات السابقة للموضوع ومن خلالها يتم تحديد المتغيرات المستقلة المتعلقة بتقدير النموذج والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، درجة الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري وإجمالي الادخار المحلي، وذلك بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بإعتبارها الأنسب لمعالجة هذه البيانات التي تضم البعد الموضوعي (الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الاقتصادية)، البعد الفردي (دول شمال إفريقيا التي تضم المتغيرات والبيانات خلال فترة الدراسة)، البعد الزمني المتمثل في الفترة الزمنية (1990-2017).

وبناء على ما سبق، سنتناول هذا الموضوع على النحو الآتي:

1. عرض نتائج أهم الدراسات السابقة في موضوع الدراسة؛
2. التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛
3. عرض لأهم المحددات الاقتصادية الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا؛
4. الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة؛
5. تحليل نتائج الدراسة.

2. عرض نتائج أهم الدراسات السابقة في موضوع الدراسة:

حضي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير في العديد من الدراسات السابقة، والتي حاولت التطرق إلى المفاهيم المتعددة له والعوامل المؤثرة فيه، والمتمثلة أساسا في محددهات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية... إلخ، ولعل من بين أهم هذه الدراسات ما يلي:

1.2 دراسة خديجة العارف وحسين تراري مجاوي: سنة 2017، بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،¹ حيث هدفت الدراسة إلى تقدير محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر على عينة تتكون من 17 دولة نامية خلال الفترة 1996-2014 وذلك باستخدام التقنيات القياسية لبيانات البانل، ونظرا لزيادة أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واندماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي، سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم العوامل الجاذبة في هذه الدول باللجوء إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية على غرار صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لحجم السوق، معدل التضخم، الاستثمار المحلي، القروض المحلية للقطاع الخاص، الكتلة النقدية بمفهومها الواسع كمؤشر لأداء القطاع المالي، درجة الإنفتاح الاقتصادي، مؤشر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية للبلد المضيف. وخلصت الدراسة إلى أهمية حجم السوق المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، القروض البنكية والكتلة النقدية كمحددات أساسية تساعد على تفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول.

2.2 دراسة وليد عبد مولا: سنة 2011، بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية،² حيث هدف الباحث إلى اكتشاف أسباب ضعف جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، معتمدا في ذلك على نموذج الجاذبية الذي يسمح باستغلال البيانات الثنائية للاستثمار الصادر من 13 عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 63 دولة، منها 17 دولة عربية، وصياغة أربع نماذج باستخدام بيانات البانل، تبين أن المتغيرات: حجم الاقتصاد والانفتاح التجاري ومعدل النمو والبيئة المؤسسية والبنية التحتية وتوفر العمالة الماهرة، تؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي، على عكس الضرائب المفروضة على

الشركات، أما تحليل الفجوة بين مخزون كل دولة عربية من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بكوريا الجنوبية بين أن لبعض الدول العربية مزايا لا سيما في البنى التحتية ومعدلات الضرائب والانفتاح التجاري والمؤسسات، والجزء الغير مفسر من الفجوة شهد تفاوت كبير من دولة عربية إلى أخرى.

3.2 دراسة داودي محمد وبن بوزيان محمد: سنة 2011، بعنوان محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،³ حيث عالجت الدراسة محددات المناخ الاستثماري وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على مناخ الاستثمار بناءً على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، والأدبيات الاقتصادية التي اهتمت لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحة بذلك أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتكزت أساساً على معطيات الاقتصاد الجزائري على غرار صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل الفائدة، الجباية العادية، المديونية الخارجية، سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار العمومي، الإنفاق العمومي، درجة الإنفتاح الاقتصادي ممثلة بإجمالي الصادرات والواردات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واعتمدت على أساليب التحليل الوصفي والقياسي لمعالجة موضوع الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير مؤهل بصورة جيدة لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبررت سبب ذلك إلى استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول وعدم فعالية النظام المالي والبنكي، إضافة إلى ضعف موقع الجزائر في الحكم الراشد وضعف كفاءة بنيتها التحتية وهياكلها القاعدية.

4.2 دراسة دينا أحمد عمر: سنة 2007، بعنوان أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة،⁴ حيث هدف الباحث من خلال دراسته إلى محاولة قياس العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها ولا سيما الصادرات في عدد من الدول العربية، اعتمد الأسلوب الكمي باستخدام المعادلات الآتية من خلال تقدير معادلتين المتغيرات التابعة فيها تمثلت في الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، المتغيرات المستقلة تمثلت في: معدل نمو الناتج، الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الصادرات المقدر، الادخار المحلي، ميزان الحساب الجاري، معدل التضخم، نسبة الانفاق الحكومي، وتم التوصل في الأخير إلى أن العوامل المؤثر في الاستثمار الأجنبي هي الصادرات، الانفاق الحكومي، الادخار المحلي، والناتج المحلي الجمالي والتضخم.

3. التأسيس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نظراً لتعدد صوره، وفيما يلي سيتم إعطاء بعض التعاريف الخاصة به فضلاً عن عرض أهم أشكاله ودوافعه.

1.3 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

قامت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بوضع عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، منها:
يعرفه صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.⁵
كما تعرف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).⁶ وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الكيان الذي قد يكون شخصاً معنوياً طبيعياً أو شركة كالشركات متعددة الجنسية. ويستند الاستثمار الأجنبي المباشر على

الشركات متعددة الجنسية وهو يساهم في تشغيل الموارد، ونقل التكنولوجيا، وزيادة المعرفة داعماً مهارة عالمية وموسع لرقعة الإنتاج الدولي والأسواق المساهمة في دعم النمو والتنمية الاقتصادية.⁷

وتعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تلك الاستثمارات التي يتمتع أصحابها بدور فعلي في إدارتها واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشاريع الاستثمارية.⁸ ويرى الباحثان أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إنتقال المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة، إذ ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لمشروع الاستثمار بشكل جزئي أو مطلق ولمدة طويلة الأجل، كما يتمتع بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني.

2.3 أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لعل من أهمها:

1.2.3 الاستثمار المشترك JOINT VENTURE: يرى كولدي KOLDE أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان " أو شخصيتين معنويتين" أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية،... إلخ.⁹

2.2.3 الاستثمارات المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي Wholly-Owned Foreign Investments: هو أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وفي بعض الأحيان توقيف الدول المضيفة هذا الشكل من التملك الكامل للمستثمر الأجنبي رغبة في الاستفادة بمزايا الاستثمار المشترك، والخوف من سيادة حالة احتكار المستثمر الأجنبي، وبالرغم من هذا فإن بعض الدول تقبل هذا النوع مثل كوريا الجنوبية، تايلوان، البرازيل، المكسيك.¹⁰

3.2.3 الاستثمار في المناطق الحرة: وتسمى المناطق الحرة بجذر الاستثمار الأجنبي والذي يكون عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة وهو اتجاه محفز أيضاً في ظل العولمة الاقتصادية.¹¹

4.2.3 مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين- سيارة مثلاً- لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة؛.. إلخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي متفق عليه. وقد يأخذ هذا النوع شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو الطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع سيتم بموجب عقد إتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي فإن هذا الوضع يصبح مشابهاً لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر.¹²

3.3 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة أسباب تدفع بالشركات للاستثمار خارج حدودها الوطنية، والتي تمثل من جهة أخرى أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن عرضها فيما يلي.¹³

- استثمار يبحث عن موارد: هذا الشكل هو من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي إنتشارا في دول شمال إفريقيا، ويهدف إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتوفر لدى معظم دول شمال إفريقيا خاصة في مجال البترول والغاز والصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية؛
- استثمار يبحث عن الكفاءة: لا يتوقف التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر إلى بلد ما يحتوي على موارد أولية فحسب، بل أصبح البحث عن الأيدي العاملة الماهرة والكفاءة أحد أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين، ويتسم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية والتقليل من تكاليف الإنتاج، والبحث عن المهارات الفنية والادارية رخيصة الكلفة؛
- استثمارات تبحث عن أصول إستراتيجية: ويتم في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع ذا أثر توسعي على التجارة من الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات السلع والخدمات من البلد المصدر للاستثمار؛
- استثمارات تبحث عن سوق: يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم، وتفضل هذا الشكل من الاستثمارات الدول التي تروم إستبدال سياساتها تجاه الاستيرادات، والتي تدعم عادة صادراتها صناعاتها المحلية بمعايير حمائية مقابل الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العادلة؛
- استثمار يبحث عن الخدمات: يعد من أهم اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لمعظم دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما تتوفر من خدمات الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات، بل إمتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين والتمويل لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا المجال تتنافس الدول في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة لجذبها من خلال ما تقدمه في مجال الحوافر المالية العامة.

4. عرض لأهم المحددات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

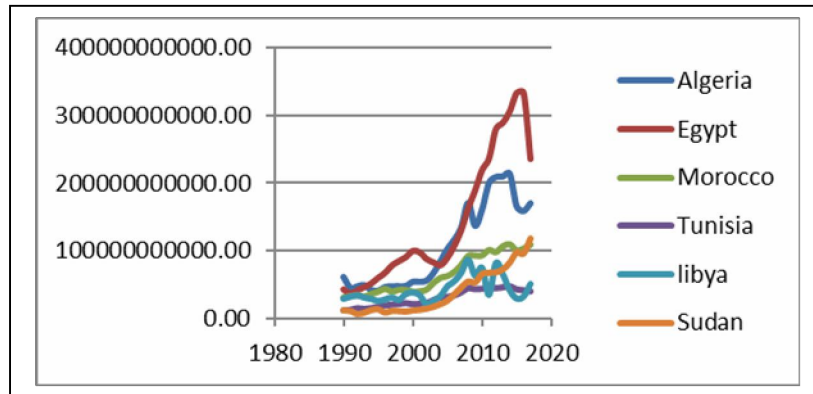
تشير مختلف الدراسات إلا أن مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم. حيث بذلت معظم دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف والتنظيمات الإدارية المناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت معظم دول شمال إفريقيا نتيجة الحروب والإنتماضات الشعبية في السنوات الأخيرة أدت إلى تقليل حجم الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس أموال للخارج. فهناك إختلاف في عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين هذه الدول، فنجد منها من تعتمد على قطاع الطاقة، ومنها من تعتمد على قطاع الصناعة والخدمات، من أجل ذلك سنقوم بدراسة أهم المحددات الاقتصادية التي تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا والمتمثلة في ما يلي:

1.4 حجم السوق في الدولة المضيفة:

يعتبر حجم السوق من أهم المحددات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة، ومع ذلك فإن حجم السوق يمكن أن يكون أقل تأثيراً أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير إنتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى.¹⁴

بدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة حجم السوق لكل من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 نجد أن مصر احتلت المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 141.361 مليار دولار، إذ وصل دروته في مصر بقيمة قدرها 332.927 مليار دولار سنة 2016، وتليها كل من الجزائر ثم المغرب ثم ليبيا ثم تونس ثم السودان بمتوسطات 105.5 مليار دولار، 64.956 مليار دولار، 42.29 مليار دولار، 30.272 مليار دولار، 7.034 مليار دولار، حيث وصلت دروتها في الجزائر 213.81 مليار دولار سنة 2014، وفي المغرب 109.881 مليار دولار سنة 2014، وفي ليبيا 87.14 مليار دولار سنة 2008، وفي تونس 47.587 مليار دولار سنة 2014، بينما السودان 117.487 مليار دولار سنة 2017، وبالنظر إلى سنة 2017، فقد احتلت مصر الصدارة في دول شمال إفريقيا من حيث قوة الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ قدره 235.369 مليار دولار، تليها كل من الجزائر ثم السودان ثم المغرب ثم ليبيا ثم تونس ببلغ قدره 170.37 مليار دولار، 117.487 مليار دولار، 109.139 مليار دولار، 50.984 مليار دولار، 40.256 مليار دولار على الترتيب. وفيما يتعلق بدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا نجد من خلال سنة 2017، أن إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان والمغرب أدى إلى إنتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما إنخفاضه في مصر إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه وبالرغم من إرتفاعه في كل من ليبيا والجزائر شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً، ونفس الحال بالنسبة لتونس فبالرغم من إنخفاضه إلا أنها شهدت إنتعاشاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والشكل المولي يوضح ذلك.

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول شمال إفريقيا خلال 1990-2017. (الوحدة: دولار)



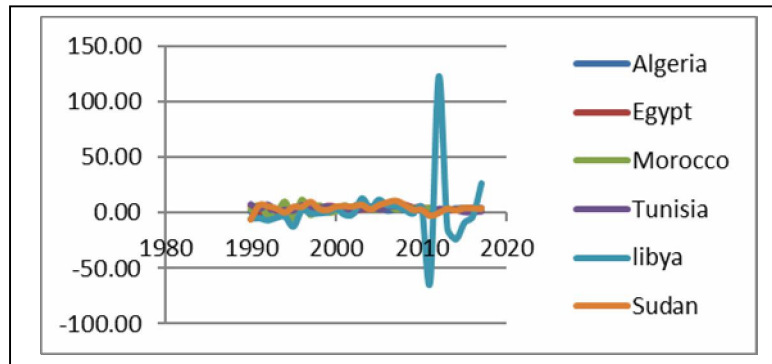
المصدر: إعداد الباحثين إعتماداً على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2017.

2.4 النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حيث أن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁵

بتطبيق معيار نمو الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة النمو الاقتصادي لكل من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 يتضح أن هناك تباين في معدلات النمو، حيث حققت أعلى معدلات نموها الاقتصادي في كل من ليبيا 123.13% سنة 2012، المغرب 12.37% سنة 1996، السودان 11.52% سنة 2007، تونس 7.94% سنة 1995، الجزائر 7.20% سنة 2003، ومصر 7.15% سنة 2008، وبالنظر إلى سنة 2017 نجد أن كل الدول شهدت نموا متفاوتا في اقتصادياتها، حيث احتلت ليبيا صدارة دول شمال إفريقيا في نموها الاقتصادي بمعدل قدره 26.67%، تليها كل من السودان ثم مصر ثم المغرب ثم تونس ثم الجزائر، بمعدل يقدر 4.28%، 4.18%، 4.10%، 1.96%، 1.70%، على الترتيب. وفيما يتعلق بقياس علاقة النمو الاقتصادي بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من خلال سنة 2017 بالمقارنة بسنة 2016، نجد أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أدى انخفاضه في كل من ليبيا والجزائر ومصر إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه في السودان وبالرغم من انخفاضه إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد نمو متواضعا، والشكل المولي يوضح ذلك.

الشكل 2: تطور معدل نمو GDP في دول شمال إفريقيا خلال 1990-2017.



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على (الانكناد)، تقرير الاستثمار العالمي 2017.

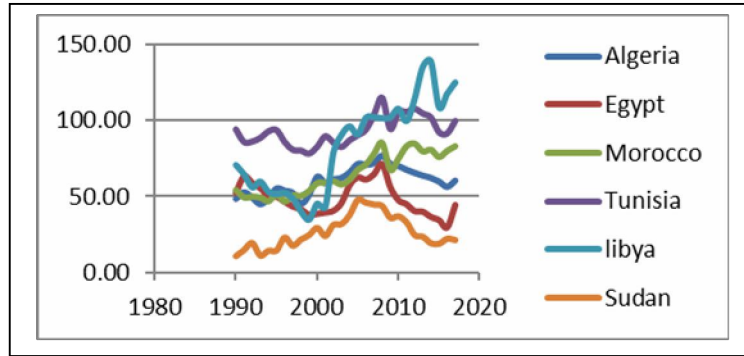
3.4 درجة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في الأسواق، فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات الوطنية)¹⁶ إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من أهم مقاييس درجة الإنفتاح على الاقتصاد الدولي.

وبتطبيق هذه النسبة لمعرفة مدى التحرر الاقتصادي لكل من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 يتضح أن تونس أول الدول إنفتاحا وتحررا من الناحية التجارية على العالم الخارجي بمتوسط قدر 92.85%، تليها كل من ليبيا ثم المغرب ثم الجزائر ثم مصر ثم السودان، بمتوسط يقدر 81.78%، 65.07%، 59.93%، 48.78%، 26.70%، على التوالي، وبالنظر إلى سنة 2017 نجد أن كل الدول شهدت تحررا من الناحية التجارية مقارنة بسنة 2016، ما عدا السودان، حيث احتلت ليبيا الصدارة في دول شمال إفريقيا إنفتاحا على العالم الخارجي سنة 2017، بنسبة قدرها 125.05%، تليها كل من تونس ثم المغرب ثم الجزائر ثم مصر ثم السودان، بنسبة تقدر 99.90%، 83.46%، 60.37%، 44.79%، 21.51%، على التوالي. وفيما يتعلق بقياس أثر درجة الإنفتاح الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال

إفريقيا نجد من خلال سنة 2017، أن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في كل من المغرب وتونس أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس باقي دول شمال إفريقيا، والشكل المولي يوضح ذلك.

الشكل 3: تطور نسبة التحرر الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال 1990-2017.



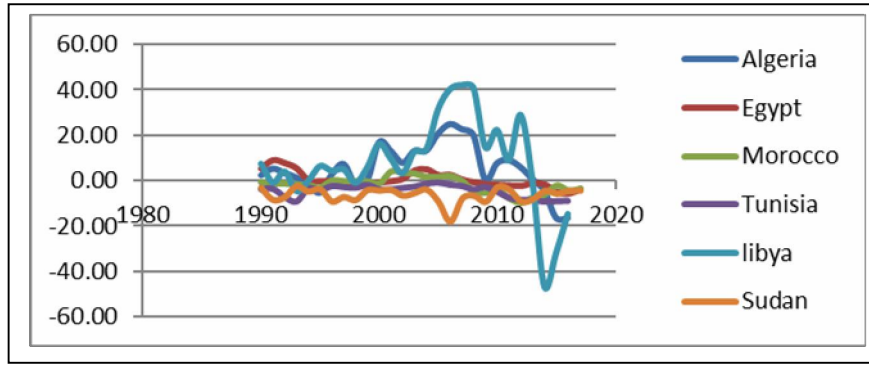
المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2017.

4.4 رصيد الحساب الجاري: يعبر رصيد الحساب الجاري عن الفرق بين مجموع المبالغ المحصلة من الخارج ومجموع المبالغ المدفوعة للخارج، فإذا كانت المدفوعات الأجنبية تتجاوز المدفوعات للدول والمنظمات الدولية الأخرى فإن الحساب الجاري لديه فائض (رصيد إيجابي) أما إذا لم تكن كذلك فإن الحساب الجاري يعاني من عجز (رصيد سلبي)، ويمكن التمييز بين نوعين من العجز في الحساب الجاري، العجز المؤقت والعجز الدائم. فالعجز المؤقت يعكس إعادة توزيع رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف دول العالم على أساس اختلاف عنصر رأس المال فيها، خاصة وأن رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق للدولة التي تتميز بإرتفاع الإنتاجية فيها. أما العجز الدائم فإنه يؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل سلبي من خلال قناتين رئيسيتين الأولى رفع أسعار الفائدة المحلية للحد الذي يزيد عن مثيلاتها الأجنبية، وذلك لجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ والثانية زيادة تراكم الديون الخارجية، وزيادة مدفوعات الفائدة على هذه الديون، مما يفرض عبئاً إضافياً على الأجيال القادمة وعلى مستوى معيشتهم.¹⁷

تعتبر نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على درجة مديونية الدولة، والأمثل للإستدامة في هذا المؤشر ألا يزيد عجز الحساب الجاري عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى. ومع ذلك ليس بالضرورة أن يشير تجاوز هذه النسبة إلى أن العجز قد أصبح غير قابل للإستمرار، ما دام هناك إمكانية للتمويل والإستدانة، خاصة وأن هناك مجموعة أخرى من العوامل للحكم على قابلية إستمرار عجز الحساب الجاري.¹⁸

يعد قياس وتقييم الوضع الخارجي (العجز و/أو الفائض) خطوتين ضروريتين لمعرفة مدى ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة، وتحليل نسبة رصيد الحساب الجاري لكل من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 يتضح أنها تتميز بعجز رصيد حسابها الجاري، حيث سجلت أعلى عجز لها بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا قدر 46.26% سنة 2014، تليها كل من السودان ثم الجزائر ثم المغرب ثم تونس ثم مصر بنسب قدرها 18.13%، 16.45%، 9.74%، 9.12%، 5.97% على الترتيب، وبالنظر إلى سنة 2017 نجد أن كل الدول شهدت عجزاً في رصيد حسابها الجاري، حيث قدر العجز في كل من السودان ومصر والمغرب 4.28%، 3.97%، 3.53% على الترتيب. وفيما يتعلق بقياس علاقة نسبة رصيد الحساب الجاري مع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا نجد أن لها علاقة طردية في كل من مصر وتونس وليبيا والجزائر، على عكس المغرب والسودان، والشكل المولي يوضح ذلك.

الشكل 4: تطور رصيد الحساب الجاري في دول شمال إفريقيا خلال 1990-2017.



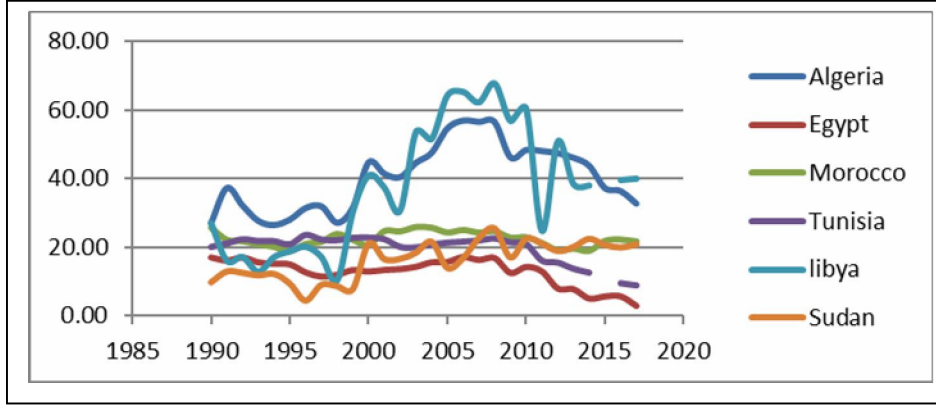
المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على (الانكساد)، تقرير الاستثمار العالمي 2017.

5.4 الإيداع المحلي:

إن تحقيق تنمية سليمة في دول شمال إفريقيا يعتمد على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية فيها، أي بإمكانها تعويض النقص في مدخاتها المحلية من خلال الإستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة. إذ أن إرتفاع معدل الإيداعات يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمارات المحلية والتي تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹⁹

بتطبيق معيار نسبة الإيداع المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مدى توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية لكل من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 يتضح أن كل من الجزائر وليبيا تتمتع بإدخارات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا، بمتوسط قدره 40.45%، 37.43% على الترتيب، إذ وصلت النسبة دروتها في الجزائر سنة 2006 بمعدل 57.06%، ودروتها في ليبيا سنة 2008 بمعدل 67.71%، وفي سنة 2017 إحتلت ليبيا المرتبة الأولى إقليمياً بمعدل 40.03%، تليها الجزائر بمعدل 32.77%، ويرجع هذا الإرتفاع إلى طبيعة الاقتصاد الليبي والجزائري والذي يعتمد بدرجة أولى على البترول. بينما تتمتع باقي دول شمال إفريقيا بنسب متواضعة، حيث قدرت نسبة الإيداعات إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من المغرب والسودان وتونس ومصر المعدلات 21.73%، 20.86%، 8.83%، 3.09%، على التوالي، وفيما يتعلق بقياس أثر درجة توافر الموارد المحلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا نجد من خلال سنة 2017، أن تراجع نسبة الإيداعات إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر ومصر أدت إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن نموها المتواضع في السودان أدى إلى نمو طفيف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه نجد إتجاه العلاقة عكسي في باقي دول شمال إفريقيا، والشكل المولي يوضح ذلك.

الشكل 5: تطور الإدخار المحلي في دول شمال إفريقيا خلال 1990-2017.



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2017.

5. الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة:

من أجل معالجة الدراسة والوصول إلى الأهداف المتوخات منها، تم الاعتماد على نموذج التحليل القياسي المتمثل في نماذج بيانات البانل كونها الأنسب في التحليل لمثل هكذا بيانات وفي ما يلي وصف عينة ومتغيرات الدراسة.

1.5 وصف عينة ومتغيرات الدراسة:

من أجل القيام بالدراسة من الضروري عرض عينة الدراسة من خلال التعرف على الحدود المكانية والزمنية للدراسة ومعرفة المتغيرات المرتبطة بالدراسة ومصادرها.

1.1.5 وصف عينة الدراسة:

باعتبار أن هذه الدراسة جاءت لدراسة حالة دول شمال إفريقيا، إلا أن محدودية المتغيرات وعدم توفر البعض أو عدم اكتمالها في بعض الدول، لذلك اشتملت الدراسة على الدول التالية: الجزائر، مصر، المغرب، تونس، ليبيا، السودان. أما عن فترة الدراسة فقد كانت 28 سنة أي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2017 لاعتبار توفر المعطيات في أغلب الدول خلال هذه الفترة التي جاءت بعد تبني معظم الدول شمال إفريقيا لسياسة التصحيح الهيكلي والخصوصية وتطبيق نظام اقتصاد السوق.

2.1.5 متغيرات الدراسة:

من خلال النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة محدّداته ومناخه، نجد أنه لا يمكن حصر جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تم الاستعانة بالدراسات السابقة للموضوع، من خلالها قمنا بتحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من شأنها التأثير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمثلت فيما يلي:

- المتغير التابع للاستثمار الأجنبي المباشر: تم أخذه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI_GDP)

- المتغيرات المستقلة معدل النمو: متمثلاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GR)؛

درجة الانفتاح التجاري: تم حسابها من خلال نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (OPEN)؛

رصيد الحساب الجاري: تم أخذه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CA_GDP)؛

إجمالي الادخار المحلي: تم أخذه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDS_GDP).

تم الحصول على هذه المتغيرات من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI).

2.5 تقدير النماذج

يمكن صياغة النموذج المعد أساسا للتقدير كما يلي:

$$FDI_GDP_{it} = \alpha + CA_GDP_{it} + GDS_GDP_{it} + GR_{it} + OPEN_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبالاستعانة بالبرنامج التحليل القياسي EVIEWS10 تم تقدير النماذج الأساسية الموضحة في الجدول الموالي.

جدول 1: نتائج تقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل

المتغيرات والمعاملات	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
الثابت	**1,37	**1,46	0,64
CA_GDP	0,017	*0,038	0,023
GDS_GDP	*-0,032	0,002	-0,020
GR	0,018	-0,002	0,012
OPEN	**0,020	**0,052	**0,027
معامل التحديد (R2)	0,080	0,37	0,10
اختبار فيشر (F)	**3,56	**10,46	**4,60
قيمة اختبار DW	0,60	0,91	0,65
**معنوي عند 1%، *معنوي عند 5%			

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

3.5 أساليب الاختيار بين النماذج:

سنعتمد على إختباري فيشر المقيد واختبار هوسمان:

من خلال إختبار فيشر F المقيد والبالغة قيمته المحسوبة: $14,57 = ((158)/(1 - 0,37)) * (0,37 - 0,08)$

$F_c =$ فهي أكبر تماما من القيمة الجدولة والبالغة: $F_t((6-1,168-6-4) = 2,21$ ، 5%) $F(5,158,5\%) =$ وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تقرر أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، ونرفض فرضية العدم H_0 والتي تقرر أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

جدول 2: نتائج اختبار هوسمان

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P.VALUE)
اختبار Hausman	52,13	0,000

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من خلال الجدول 2 والمتعلق بنتائج اختبار هوسمان يتبين أنه بالنظر إلى مستوى المعنوية نجد أنها أقل من 1% مما يدفعنا

إلى قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم. هذا الأخير يظهر لنا طبيعة الآثار الفردية الثابتة بين دول شمال إفريقيا، والموضحة في الجدول أدناه.

جدول 3: نتائج الآثار الفردية الثابتة في دول شمال إفريقيا

دول شمال إفريقيا	الآثار الفردية الثابتة
الجزائر	-1,137
مصر	1,168
المغرب	-0,212
تونس	-0,593
ليبيا	-2,087
السودان	2,861

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول 3 أن هناك تأثير فردي ثابت سالب في كل من: الجزائر وليبيا، المغرب وتونس في المقابل وجود تأثير فردي ثابت موجب في كل من مصر والسودان.

6. تحليل النتائج:

نجد من خلال النماذج المقدرة واختبارات المفاضلة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، ومن خلاله نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت 10.46 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1 %، مما يدل على أن النموذج المقدر كلياً معنوي. أي أنه يأخذ في صياغته الدالية الشكل الخطي وأن المتغيرات المدرجة مجتمعة لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يدفعنا إلى قبول النموذج من الناحية الإحصائية. كما نجد أن كل من معلمات المتغيرات الإنفتاح التجاري ورصيد الحساب الجاري والعنصر الثابت لها معنوية إحصائية، بينما متغير معدل النمو الاقتصادي والإدخار المحلي لم يكن لهما معنوية إحصائية مما يوحي أن تأثير هذين المتغيرين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا ناتج من عوامل غير جوهرية. هذين المتغيرين ليس لهما تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا. في حين نجد أن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت 0.37 وهي قيمة ضعيفة نسبياً، والتي تدل على أن التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر يعود بنسبة 37% إلى المتغيرات المدرجة أما النسبة الباقية من التفسير 63% تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. وعليه، مما سبق يتم قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

يتضح وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما زاد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.052 وحدة، وهذا مؤشر يدل على أنه كلما كان الاقتصاد منفتحاً على التجارة الخارجية ويستخدم سياسة تحرير التجارة التي تتضمن تخفيض القيود التعريفية على البضائع والسلع التجارية فإنه سيشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، حيث نجد أن عديد النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة تتفق مع كون أن العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة داودي محمد 2011).

يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد رصيد الحساب الجاري بوحدة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.038 وحدة، وهو يدل على أن حالة العجز في رصيد الحساب الجاري لها تأثير سالب على تدفقات الاستثمار الأجنبي، فحالات العجز الطويلة الأمد من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الضرائب وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض مداخيل الأفراد وبالتالي يخفض الطلب على السلع والخدمات فينخفض الإدخار ومنه ينخفض الاستثمار المحلي ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس بالنسبة لحالة الفائض في رصيد الحساب الجاري في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يتفق مع بعض النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة.

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الإدخار المحلي وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما زاد الادخار المحلي بوحدة واحدة زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ: 0.002 وحدة، أي أن إرتفاع المدخرات المحلية تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية بالبلد.

تشير الدراسات النظرية والسابقة إلا أن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي كلما زاد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ: 0.002 وحدة، ويرجع هذا إلى حالة الإستقرار التي سادت أغلب دول عينة الدراسة، والتي من خلالها شهدت فترات نمو متفاوتة في اقتصادياتها، وخاصة في ليبيا.

نستنتج أن مصدر الاختلاف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة فيما بين الدول ومن خلال دراسة واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن كل من السودان ومصر شهدت أقل إنفتاح تجاري مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا قد يعود هذا الاختلاف إلى عوامل سياسية وأمنية باعتبار أن دول شمال إفريقيا متميزة في طبيعة أنظمة الحكم بين الحكم الملكي الأكثر استقرار (المغرب)، والحكم الجمهوري الذي يتغير فيه الحاكم في كل مدة زمنية مما يدفع إلى تغير السياسات المطبقة في كل مرحلة، كما أن لاستقرار الوضع الأمني دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي على اعتبار أن في السنوات الأخيرة شهدت بعض دول هذه المناطق عدم استقرار في الوضع الأمني في مصر وتونس وليبيا، وفي الجزائر خلال عقد التسعينيات، كما يمكن ارجاع السبب في الفروقات الفردية الثابتة إلى عوامل اقتصادية وطبيعية وذلك من خلال توفر الموارد الباطنية لبعض الدول مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار من غيرها، على اعتبار أن الشركات الأجنبية تستثمر في البلد الأكثر وفرة في الموارد.

مما سبق، نجد أن كل من المتغيرات: الانفتاح التجاري رصيد الحساب الجاري والادخار المحلي كان لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى دول شمال إفريقيا، في حين أن معدل النمو الاقتصادي كان له تأثير عكسي، أما بخصوص النظرية الاقتصادية فنجد أن هناك وجهات نظر متباينة بين الباحثين ونفس الامر ينطبق على الدراسات السابقة بخصوص علاقة المتغيرات الاقتصادية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين العلاقة الطردية والعكسية وذلك حسب طبيعة العينة والفترة الدراسة.

7. خلاصة:

تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم المحددات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، وذلك خلال الفترة التي إمتدت من سنة 1990 إلى سنة 2017، كونها الفترة التي اشتملت على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالدول محل الدراسة، وذلك من خلال حصر أربعة مؤشرات مستقلة تمثل المحددات الاقتصادية وتمثلت في معدل النمو الاقتصادي، درجة الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري وإجمالي الادخار المحلي. حيث تم تقدير نموذج قياسي تمثل في نموذج بيانات البانل الذي جمع بين البعد الفردي (دول شمال إفريقيا) والبعد الزمني (الفترة الزمنية)، ومن خلال هذا النموذج توصلنا إلى النتائج التالية:

تبين من خلال النماذج المقدرة واختبارات المفاضلة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم مما يدل على وجود فروقات فردية ثابتة بين دول شمال إفريقيا ويعود مصدر الاختلاف فيما بين الدول إلى عوامل سياسية وأمنية باعتبار أن دول شمال إفريقيا متميزة في طبيعة أنظمة الحكم بين الحكم الملكي الأكثر استقرار (المغرب)، والحكم الجمهوري الذي يتغير فيه الحاكم في كل مدة زمنية مما يدفع إلى تغير السياسات المطبقة في كل مرحلة، كما أن لاستقرار الوضع الأمني دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي على اعتبار أن في السنوات الأخيرة شهدت بعض دول هذه المناطق عدم استقرار في الوضع الأمني في مصر وتونس وليبيا، وفي الجزائر خلال عقد التسعينيات، كما يمكن ارجاع السبب في الفروقات الفردية الثابتة إلى عوامل اقتصادية وطبيعية وذلك من خلال توفر الموارد الباطنية لبعض الدول مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار من غيرها، على اعتبار أن الشركات الأجنبية تستثمر في البلد الأكثر وفرة في الموارد.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري ورصيد الحساب الجاري والادخار المحلي من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من جهة أخرى، أي كلما كان الاقتصاد منفتحاً على التجارة الخارجية ويستخدم سياسة تحرير التجارة التي تتضمن تخفيض القيود التعريفية على البضائع والسلع التجارية فإنه سيستجيب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، ونفس الحال بالنسبة لحالة رصيد الحساب الجاري فكلما زاد الرصيد الحساب زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن ارتفاع المدخرات المحلية هي الأخرى تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية بالبلد، غير أن النتائج أظهرت وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع هذا إلى حالة الاستقرار التي سادت أغلب دول عينة الدراسة، والتي من خلالها شهدت فترات نمو متفاوتاً في اقتصادياتها، وخاصة في ليبيا.

إنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية، تظهر لنا مجموعة من الأفكار تهدف إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتكون أداة أساسية لها في مسعاها لتحقيق التنمية الشاملة، لذا يوصي الباحثان بما يأتي:

ضرورة توفير مناخ استثماري لجذب المدخرات الأجنبية، وتعديل السياسات الاقتصادية للدول وسن القوانين والتشريعات وتطوير البنية التحتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة لدول شمال إفريقيا التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية؛

الاستفادة من امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها، نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الإنتاج، وضرورة توجيه الأموال إلى القطاعات الانتاجية المحركة للنمو الاقتصادي؛

ضرورة تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة اتجاه وتأثير كل محدد، ومحاولة السيطرة عليها لزيادة هذا النوع من الاستثمارات المباشرة.

8. الهوامش والإحالات:

- 1 خديجة العارف وحسين تراري مجاوي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد 12، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017.
- 2 وليد عبد مولا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية، سلسلة الخبراء، العدد 42، المعهد العربي للتخطيط، يونيو 2011.
- 3 داودي نُجْد، وبين بوزيان نُجْد، محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي، العدد 7، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، ديسمبر 2011.
- 4 دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الريف، المجلد 29، العدد 86، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- 5 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.
- 6 UNCTAD, Incentives and Foreign Direct Investment, UN, New york, USA, 2000, p267.
- 7 سمر كوكب الجميل، تحديات العولمة وخيارات الاستجابة تحليل الاتجاهات التحرر المالي تجاه الاستثمارات الأجنبية حالة الأردن، المؤتمر الأول حول: العولمة وأبعادها الاقتصادية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 8-10 أبريل 2000، ص 175.
- 8 حسين سعيد الملحس، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من البطالة في الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 29، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، خريف 2002، ص 08.
- 9 قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هوم، الجزائر، 2004، ص 35.
- 10 خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات (في ضوء معايير التدقيق الدولية)، ط 1، دار البداية، عمان. 2009، ص 217.
- 11 عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 475.
- 12 عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 305.
- 13 حناش إلياس، أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل القطاعي، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، صص 44-45.
- ESCWA, The role of foreign direct investment in Economic development in ESCWA Member countries, UN, Newyork, USA, 2000, p5.
- 14 Masauki U. Hara and Ivohasims F. Razafimaherfa, The Determinants of Foreign Direct Investment into Japan, Kobe University Economic Review 51, 2005, p4.
- 15 مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، المنهل، قاعدة البيانات العربية، 2017، ص 118.
- 16 دليلا طالب، الانفتاح التجاري وإثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980 - 2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014 - 2015، صص 172-173.
- 17 سلطة النقد الفلسطينية، تقرير إستدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين، 2018، صص 1-2.
- 18 نفس المرجع أعلاه، ص 7.
- 19 Magnet Ram, Export with external capital inflow and economic growth in developing countries with special reference to south Asian countries, Indian economic journal, Vol.27, 1980, p24.